لكنه متصف بالوجود اذ كلامنا في المعلولات الخارجية وكذا الثاني

لانه لو كان ممكنا عند وجود علته التامة ولم يترجح وجوده على عدمه

لاحتاج مع العلة التامة الى مرجح ترجح جانب وجوده ويخرجه

من القوة الى الفعل فما فرضناه انه علة تامة لا يكون علة تامة

للزوم افتقار المعلول الى ما هو خارج عنها هف واذ قد بطل

(وحين كونه ممكنا) (اي العلة التامة)

التالي بطل المقدم الذي هو نقيض المط فثبت المط وهو و

جوب وجود المعلول عند وجود علته التامة وهذا الوجوب للمعلول

لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول عند وجود علته التامة واجب

بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث هي قطعنا

النظر عن علته التامة لم يجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب لها

بهذا الاعتبار وجود او عدم لكان اما واجبا او ممتنعا بذاته

ولا معنى

ولا معنى بالممكن بالذات الا هذا **قال فصل هداية اقول** ه

الاوهام العامية ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه

اليها حتى لا يلزم من فناء العلة الموجدة له فنائه بل يبقى موجودا

بعد فناء العلة ولذلك توهم لا يتيح لنا عن القول بانه لو جاز

العدم على الباري تعالى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب توهمهم

هذا انهم شاهدوه من بقاء وجود البناء بعد زوال وجود البناء

فالمصنف اورد هذه الهداية لازالة هذا الوهم وتبيانها ان كون الشيء

موجودا لا ينافي تاثير العلة فيه لان علة الشيء الممكن المعدوم بذاته

اذا افادته الوجود فاما ان تكون هذه الافادة في حالة وجود الشيء المعلول

او في حالة عدمه او في حالتي وجوده وعدمه والاخيران باطلان

للزوم احدهما اجتماع الوجود والعدم فتعين الاول وهو ان افادة